ورقة عمل

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

يوليه 2019

أحمد البكر إدارة الأبحاث الاقتصادية منى المهنا أباالخيل إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

إن الآراء المصرّح بها هنا تمثل وجهة نظر المؤلف/ المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة النقد العربي السعودي وسياساتها. ولا يمكن تقديم ورقة العمل هذه بصفتها تمثل وجهة نظر مؤسسة النقد العربي السعودي.

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

3	الملخص		
4	المقدمة		
4	مشكلة الدراسة		
4	فرضيات الدراسة		
5	أهداف الدراسة وأهميتها		
5	منهج الدراسة		
5	الدراسات السابقة		
7	تشخيص القطاع الخاص في المملكة وأهميته في التنويع الاقتصادي		
8	القطاع الخاص ورؤية 2030		
9	تحديات القطاع الخاص		
9	الفرص الواعدة في القطاع الخاص		
10	تأثير نمو القطاعات الأخرى على القطاع الخاص		
11	• الصناعات التحويلية		
12	• الكهرباء، الغاز والماء		
13	● التشييد والبناء		
14	• تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق		
15	• النقل والتخزين والاتصالات		
16	النموذج القياسي		
18	النتائج القياسية		
20	التجارب الدولية في تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي		
22	التوصيات		
24	المراجع		

الجداول والرسوم البيانية

7	الجدول رقم (1) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي في المملكة.
11	الشكل رقم (1) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط الصناعات التحويلية.
11	الجدول رقم (2) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي للقطاع الخاص ونشاط الصناعات التحويلية.
12	الشكل رقم (2) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط خدمات الكهرباء والغاز والماء.
12	الجدول رقم (3) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي للقطاع الخاص ونشاط الكهرباء والغاز والماء.
13	الشكل رقم (3) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط البناء والتشييد.
13	الجدول رقم (4) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي للقطاع الخاص ونشاط البناء والتشييد.
14	الشكل رقم (4) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.
14	الجدول رقم (5) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي لقطاع الخاص ونشاط تجارة الجملة والتجزئة.
15	الشكل رقم (5) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط النقل والتخزين والاتصالات.
15	الجدول رقم (6) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي لقطاع الخاص ونشاط النقل والتخزين والاتصالات.
22	الجدول رقم (7) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات غير النفطية والنفطية لدولة الامارات.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات النمو في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية *

الملخص

في ظل الإصلاحات التي يشهدها الاقتصاد السعودي والفرص والتحديات المصاحبة لها والجهود المبذولة لتحفيز القطاع الخاص، برزت فكرة الدراسة من خلال تشخيص وقراءة واقع القطاع الخاص في المملكة والدور المنوط به في رؤبة 2030، وعليه سعت الدراسة إلى فهم وتحليل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في المملكة (نشاط الصناعات التحوبلية ونشاط خدمات الكهرباء والغاز والماء ونشاط البناء والتشييد ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط النقل والتخزبن والاتصالات) وتأثيرها على معدلات نمو القطاع الخاص. واعتمدت الدراسة على بيانات سنوبة خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2017 لتفسير مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص من خلال عمل دراسة كمية وتحليلية لكل نشاط مقابل القطاع الخاص بهدف تحديد نوع العلاقة والتأثير. وخلصت الدراسة إلى أن نشاط الصناعات التحويلية هو النشاط الأكثر تحفيزاً لمعدلات النمو في القطاع الخاص علاوةً على دوره في تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبُعزي ذلك إلى القيمة المضافة التي يضيفها للناتج المحلى وعلى مستوى التوظيف بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية مقارنةً بالأنشطة الأخرى نتيجة لطبيعة الأيدي العاملة ومستوى تدريهم مقارنة في الأنشطة الاخرى، علاوةً على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وعدم اعتمادها على الواردات بشكل رئيس. وببيّن كل ما سبق ذكره ارتفاع مساهمة نشاط الصناعات التحويلة مقارنةً بالأنشطة الأخرى. ولتحقيق أغراض هذه الدراسة، تم أجراء دراسة قياسية لتحليل السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبارات الاستقرار لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوبة احصائيًا بين الناتج المحلى الحقيقي للقطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية (نشاط الصناعات التحويلية ونشاط خدمات الكهرباء والغاز والماء ونشاط البناء والتشييد ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط النقل والتخزبن والاتصالات) بنسب متفاوتة من ناحية التأثير على معدلات نمو القطاع الخاص. ولكن يظل نشاط الصناعات التحويلة محفّز ومحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة الصلة بينه وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكفاءته في استخدام عناصر الإنتاج مما يتطلب توجيه الاستثمارات إلى هذا النشاط لقدرته على تنويع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية وخفض مستوبات البطالة.

-

^{*} جهات الاتصال بالمعدّين: أحمد البكر، منى أباالخيل، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، صندوق بريد 2992 الرياض 11169، Mabalkhail@sama.gov.sa

1. المقدمة

يعدّ القطاع الخاص نافذة حقيقية لبناء قاعدة إنتاجية واعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نظرًا لمساهمته في رفع مستوبات الإنتاجية وخلق المنافسة وتحفيز الصادرات حيث من المتوقع انعكاس ذلك الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي. كما ساهم دور القطاع الخاص في الدول المتقدمة في رفع معدلات الكفاءة والإنتاجية لكثير من السلع والخدمات العامة مما أدى إلى نموها وبالتالي إلى مساهمتها في معدلات النمو الاقتصادي من خلال اعتماد برامج التخصيص أو الشراكة مع القطاع العام. وساهم النهوض والتحفيز في القطاع الخاص في كثير من الدول في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خفض مستوبات البطالة، ورفع مستوى المنافسة، وتشجيع الصناعات المحلية، وتحفيز الصادرات بما يعزز من نقل الدول من تصنيف العالم الثالث أو النامية الى مصاف الدول المتقدمة. وأدركت المملكة العربية السعودية أهمية تنوبع القاعدة الإنتاجية انطلاقًا من تحفيز القطاع الخاص وبذلك نهجت استراتيجية رؤبة 2030 التي تستهدف التنوبع الاقتصادي لحمايته مستقبلًا من آثار التقلبات الاقتصادية ومواكبة التغيرات المتسارعة بمرونة أكبر وبأقل تكلفة ممكنة في ظل تقلبات أسعار النفط من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص بإطلاق عدة مبادرات تهدف لتنميته. ومن هذا المنطلق وتحقيقًا لرؤبة المملكة 2030 باعتبار القطاع الخاص شربكًا أساسيًا وداعمًا لنمو الاقتصاد الوطني، جاءت أهمية هذه الورقة كمحاولة لدراسة أهمية تحفيز الأنشطة الاقتصادية المساهمة في رفع معدلات النمو في القطاع الخاص مع توضيح أهمية كل نشاط في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصةً في المرحلة الراهنة التي تتميز بإصلاحات اقتصادية تتطلب استيعاب الفرص والتحديات المرحلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة والتأكد من توافقها مع المناخ الاقتصادي للمملكة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المستقبلية المنشودة. وبجب عند تحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودعمها تحديد الهدف أولًا ثم اختيار الأداة أو الأدوات الملائمة واستحضار مؤشرات القياس والأداء حيث تقاس الكفاءة الحقيقية لكل نشاط اقتصادي بمدى مساهمته في تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة وخفض مستوبات البطالة.

2. مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الأنشطة الاقتصادية الأكثر مساهمة في نمو القطاع الخاص والمساهمة الفاعلة في خلق وظائف مستدامة ورفع مستوبات الإنتاجية وخلق المنافسة وتحفيز الصادرات.

3. فرضيات الدراسة

تقوم هذه الورقة على الفرضيات الآتية:

يرتبط نشاط الصناعات التحويلية بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

- يرتبط نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.
 - يرتبط نشاط البناء والتشييد بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.
- يرتبط نشاط النقل والتخزين والاتصالات بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.
 - يرتبط نشاط الكهرباء والغاز والماء بعلاقة موجبة مع معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

4. أهداف الدراسة وأهميتها

تبرز أهمية الدراسة في تحديد الدور الذي يلعبه كل نشاط اقتصادي ومدى مساهمته في تحقيق النمو من أجل تحديد السياسات الاقتصادية التي تهدف بصورة مباشرة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي القادر على المساهمة بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية وخفض معدلات البطالة وتحفيز الصادرات وخلق المنافسة والابتكار.

5. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للكشف عن العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية (الصناعات التحويلية، والتجارة، والنقل، والبناء والتشييد، والتخزين والاتصالات) ومدى مساهمتها في نمو القطاع الخاص الحقيقي حيث تم استخدام المنهج القياسي لتفسير نوع هذه العلاقات.

6. الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين نمو القطاع الخاص ونمو الاقتصاد بشكل عام، حيث استخدم الباحثون عدة مقاييس لرصد الأثر على النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية. وتوصلت هذه الدراسات إلى عددٍ من النتائج وإن اختلفت في البعد الزماني والمكاني إلا أنها اتفقت في وجود علاقة طردية بين نمو القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية. ولكن نتطرق في هذه الدراسة لحالة المملكة العربية السعودية وتأثير الأنشطة المختلفة على القطاع الخاص تحديدًا.

درس المستنير (2018) العوامل التي قد تقلل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل من خلال بناء أول نموذج تنوع للاقتصاد السعودي ومحاولة إبراز أهم القطاعات التي تأثرت إيجابًا أو سلبًا من الانفتاح التجاري كأداة لتحفيز القطاعات الأخرى من خلال محاكاة النموذج البريطاني لتنويع القطاعات غير النفطية باتباع منهجية (Newwey-West) للفترة الزمنية (1970-2016).

وأجرى كمال (2015) دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013) تتناول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد التقليدي والإسلامي مستخدمًا المنهج الوصفي والكمي لدراسة أثر عدة عوامل من القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية والبطالة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات

محل الدراسة وكان من أهم ما أوصت به هو ضرورة إعطاء القطاع الخاص دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية وإشراكه فها.

وقدّم صلاح الدين (2018) في بحثه قراءة تحليلية لسياسات التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل في المملكة العربية السعودية من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية بمساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية باستخدام التحليل الوصفي والكمي لإطار زمني يمتد من عام 1970 إلى عام 2014، حيث تم استخدام مؤشر هيرفندال المركب للتنويع الاقتصادي واستعراض السياسات والمؤشرات للتنويع الاقتصادي في المملكة. وتوصل الباحث إلى عدم تحقيق المستوى المطلوب والمخطط له وفق سياسات التنويع الاقتصادي.

قام أيضًا عبد الرزاق وشعيب (2010) بدراسة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية خاصةً الجزائر. وتناول البحث مدى تطور حجم مساهمة القطاع الخاص حسب كل نشاط في تكوين القيمة المضافة للفترة الجزائر. وتناول البحث مدى تطور حجم مساهمة القطاع الخاص. وتوصل الباحثان إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزمنية (1981-2006) والمعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص. وتوصل الباحثان إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول بينما لم تتجاوز نسبة مساهمته في الجزائر 50 في المئة وأرجعا ذلك إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار ووجود عدد من العوائق التي تحول دون نمو الاستثمار الخاص. كما تم التوصل إلى أنه بالرغم من تحقيق الجزائر لتوازنات اقتصادية كلية إلا أن ذلك وحده لا يكفي لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص بل يجب إيجاد حلول للعوائق المتعلقة بالعقار والتمويل والبير وقراطية والمنافسة وغيرها.

ونشرت وزارة التجارة والشؤون الخارجية في استراليا (2014) ورقة تدرس دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بعنوان دراسة حالة منطقة المحيط الهادئ. وأوضحت هذه الورقة أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية وخلق الوظائف، وأكّدت على أهمية دور القطاع العام في تحفيز القطاع الخاص من خلال وضع سياسات قادرة على تحفيزه وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من جميع الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة وتبادل المعرفة يبن القطاعين.

7. تشخيص القطاع الخاص في المملكة وأهميته في التنويع الاقتصادي

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادية في أي دولة. وبرغم الجدل القائم بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية باختلافها تشير إلى أهميته الكبرى في تأسيس نشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر في ظل توفر جملة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. ويمثل القطاع الخاص جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء نظرًا لمساهمته بدوره الربادي وما يتمتع به من مزايا وإمكانيات تؤهله للقيام بهذا الدور اجتماعيًا واقتصاديًا. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، يساهم هذا القطاع في توليد الوظائف في المئة وتوفير 80 في المئة وتمويل الاستثمارات بنسبة 60 في المئة وتوفير 80 في المئة من العوائد الحكومية بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات والصحة والتعليم وغيرها من

الخدمات والسلع التي تقود الاقتصاد. ويدعم القطاع الخاص الاقتصاد الوطني بمساهمته في الصادرات الوطنية، كما يساهم في رفع معدلات النمو والتحفيز على رفع الإنتاجية وتوجيه الاستثمار بسبب قدرته على إدارة المؤسسات بكفاءة مما ينعش السوق بتوفير قنوات استثمارية واعدة وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع معدلاته لجذب أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية. علاوةً على ذلك، يساهم القطاع الخاص في تخفيف العبء المالي على الحكومة عن طريق برامج التخصيص أو الشراكة مع القطاع العام مما يمكّنها من أداء دورها الرقابي بأعلى درجات الكفاءة.

ينتقل دور الدولة في الاقتصاد الحديث من المتحكم في النشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية إلى جهة منظمة ورقابية تحقق التوازن في ميزانية الدولة عند تمويل هذه المشاريع دون خلق أعباء. وبناءً على ذلك، يجب تطبيق استراتيجية التحول الاقتصادي واعتماد آليات السوق لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال عدة مبادرات تهدف إلى تطوير الدور الحكومي في إدارة السوق ليتضمن رسم السياسات ويصبح بذلك القطاع الخاص عصب الاقتصاد الوطني والداعم الرئيس له.

الجدول رقم (1) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة

نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص	نسبة الناتج المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الفترة
%7.70	%28.70	%17	%25	2009 -2000
%5.20	%38.50	%25	%32	2017 -2010
%1.20	%39.40	%22	%34	2017

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

أدركت المملكة العربية السعودية منذ سبعينات القرن الماضي خطر اعتمادها على الموارد النفطية كمصدر وحيد وأساسي للدخل في ظل وجود تحديات مثل تقلبات السوق والسياسات الدولية والأزمات المفاجئة. ولذلك اتجهت المملكة في الآونة الأخيرة تماشيًا مع رؤية التحول الوطني 2030 للتركيز على القطاع الخاص الذي يسهم بشكل مباشر في تنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق الوظائف، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو المستدام، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. ويوضّح الجدول رقم (1) مساهمة القطاع الخاص المتواضعة نوعًا ما خلال السنوات الماضية والتي نطمح لرفع نسبتها من 40 في المئة إلى 65 في المئة بحلول عام 2030 من خلال العديد من البرامج والمبادرات، ومنها تخصيص 72 مليار ريال لتحفيز القطاع الخاص بهدف تمويل 16 مبادرة تشمل تخصيص مبلغ 21 مليار ريال للقروض السكنية للمواطنين و10 مليار ريال لصندوق دعم المشاريع و1.5 مليار ريال لدعم الشركات المتغيرة والمتوسطة منها 1.6 مليار ريال للإقراض غير المباشر و2.8 مليار ريال لصندوق الاستثمارات الحكومي و7 مليار ريال لإعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم برنامج لتحفيز الصادرات وبرنامج آخر لتعزيز تمويل الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم برنامج لتحفيز الصادرات وبرنامج آخر لتعزيز تمويل الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم برنامج لتحفيز الصادرات وبرنامج آخر لتعزيز تمويل

الصادرات بمبلغ 5.6 مليار ريال وتحفيز تقنية البناء بمبلغ 13.9 مليار ريال. ويهدف رفع مساهمة القطاع الخاص إلى تأسيس هيكل اقتصادي قوي ذو مكانة عالمية يتسم بالنمو والاستقرار لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية مما يجعله بيئة جاذبة للاستثمار.

يواجه القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية عدد من التحديات، فعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع من مبادرات حكومية إلا أن تطوره لم يكن وفقًا للتوقعات حيث لا تزال المساهمة الفعلية في الاقتصاد الوطني متواضعة ولم تصل إلى المستوى المطلوب تحقيقه. ويعزى ذلك لضعف مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي حوالي 21 في المئة والتي نطمح الوصول بها الى 35 في المئة وفقا لأهداف رؤية 2030. ويعزى انخفاض مساهمتها إلى تركيبة القطاع الخاص من حيث نوع استثماراته المرتكزة على الأنشطة التجارية والبناء والتشييد بعيدًا عن الصناعات وتقنية المعلومات وغيرها. علاوة على ذلك، اعتمد القطاع الخاص خلال عقود من الزمن على عاملين هما الإنفاق الحكومي والعمالة الأجنبية منخفضة الأجر مما تسبب في خلق متلازمة القطاعين الخاص والعام وأصبحت معدلات النمو في القطاع الخاص مرتبطة بالإنفاق الحكومي.

8. القطاع الخاص ورؤبة 2030

تسعى رؤية 2030 إلى تحقيق اقتصاد مزدهر بحلول عام 2030 وتعزيز دور القطاع الخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ودعمًا لهذا الهدف، فقد تم إطلاق عدة مبادرات وبرامج تنفيذية تهدف إلى جعل القطاع الخاص شربكًا أساسيًا في هيكلة اقتصاد المملكة والعمل على تحقيق أهداف الرؤبة برفع نسبة مساهمته من 40 إلى 65 في المئة من الناتج المحلى الإجمالي بحلول عام 2030. وتساهم عدة برامج تضمنتها الرؤبة في دعم القطاع الخاص منها برنامج تطوير القطاع المالي لجعله قطاعًا متنوعًا وفاعلًا يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وبحفّز الادخار والتمويل والاستثمار، ويزيد من كفاءة القطاع المالي لمواجهة التحديات ومعالجتها. وبعدّ تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص من أولوبات البرنامج. بالإضافة إلى برنامج جودة الحياة الذي يُعني بتحسين نمط حياة الفرد والأسرة وبناء مجتمع ينعم أفراده بأسلوب حياة متوازن وبذلك يسهم في توليد الوظائف وتنوبع النشاط الاقتصادي من ثقافة ورباضة وترفيه، حيث يعمل على تحسين البيئة الاجتماعية والبنية التحتية مما يجعلها بيئة تعزز الاستثمار في قطاعات جديدة ومتنوعة وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية. كما تم أيضًا إطلاق برنامج التخصيص الذي يُعني بنقل ملكية الأصول أو بعضها أو الإدارة من الحكومة إلى القطاع الخاص أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف رفع جودة الخدمات وتقليل التكاليف الحكومية. أما برنامج صندوق الاستثمارات العامة فيضم استثمارات داخلية وخارجية ويهدف إلى تطوير قطاعات استراتيجية محددة وتنويع مصادر البناء والإنماء من أجل تنويع الاســتثمارات في المملكة. علاوةً على ذلك، فقد تم إقرار برنامج التوازن المالي الذي يضــم خمســة محاور أهمها تنمية القطاع الخاص ووضع إطار للتخطيط المالي متوسط الأجل لتحقيق التوازن المالي واستدامته. ويضم برنامج التحول الوطني أهدافًا اســــتراتيجية على مســـتوي 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصـــادية والتنموية بهدف إدراك التحديات وتوضيح الفرص لتفعيل مشاركة القطاع الخاص بما يضمن بناء قاعدة للعمل الحكومي على المستوى الوطني. ودعمًا لتنمية الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص، فقد تم إنشاء وحدة متكاملة مستقلة مختصة للعمل

على المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) التي تحولت فيما بعد إلى هيئة لدعم رؤية المملكة 2030 كقوة دافعة من خلال العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة ووضع استراتيجيات ومراقبة المبادرات التي من شائها تنمية القطاع الخاص. كما تم اعتماد خطة لتحفيز القطاع الخاص تحت مظلة نماء تهدف إلى تعزيز الاقتصاد وتعظيم الأثر على إجمالي الناتج المحلى، وإعادة تعزيز ثقة القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجهه وتوفير الدعم اللازم.

9. تحديات القطاع الخاص

على الرغم من الفرص الاستثمارية التي توفرها المبادرات المطروحة، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه القطاع الخاص منها إصلاحات سوق العمل، وبرامج التحول الوطني، وبرامج ومبادرات الرؤية والاعتماد الرئيس على الإنفاق الحكومي وغياب بعض التشريعات والتنظيمات المحفزة للمنافسة والإنتاجية ودعم الصادرات، فضلًا عن طريقة تمويل هذه المشاريع الضخمة المزمع إقامتها بحلول عام 2030. ويواجه القطاع الخاص في المملكة عدد من التحديات خلال الفترة الحالية تكمن في انخفاض حجم الطلب الكلي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية ولكن تظل هذه التحديات مرحلية وهي نتيجة حتمية للإصلاحات الاقتصادية، حيث سيحتاج القطاع الخاص لبعض الوقت للتكيف.

10. الفرص الواعدة في القطاع الخاص

تتشكل مع الإصلاحات الهيكلية والخطط والاستراتيجيات المتخذة فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة والقطاعات لتكون دعّامة جديدة للاقتصاد السعودي من خلال فتح أبواب الاستثمار وإزالة العوائق التي تحد من قيامه بدوره التنموي. ففي قطاع التصنيع، توجهت الاستراتيجية نحو توطين قطاع المعدات الصناعية، حيث تم تشكيل الإدارة العامة لدعم التصنيع المحلى التي تسعى لبناء استراتيجية مستقبلية للتصنيع المحلى بهدف تلبية احتياجات القطاع الحكومي متمثل في منظومات القوات المسلحة. وتحتل المملكة المركز الثالث عالميًا في الإنفاق بالمجال العسكري غير أن أقل من 2 في المئة من هذا الإنفاق ينتج محليًا. وتبعًا للخطط المرسومة، سيتم توطين ما يزيد عن 50 في المئة من الإنفاق العسكري مستقبلًا. كما تهدف الإدارة أيضًا إلى تلبية احتياجات القطاع الخاص متمثل في الشركات والمصانع المحلية، وتخفيض التكاليف المالية بإيجاد مصادر محلية تغني عن الاستيراد من الخارج مما سيساهم في تدوس الموارد المالية محليًا وإيجاد فرص استثمارية واعدة. كما وجهت رؤية 2030 بترسيخ الجهود نحو تخصيص الخدمات الحكومية وتحويل دور الحكومة من مزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات، والتوسع في منح فرص الاستثمار للقطاع الخاص من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة، وتطوير المنظومة التشريعية بما يسهل للمستثمرين تملك بعض الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات البلدية والإسكان والتمويل والطاقة وغيرها. وبناءً على ذلك، تم إنشاء صندوق الاستثمارات العامة بهدف السعى لجعله أكبر صندوق سيادي في العالم ورفع قيمة أصوله من 600 مليار ريال إلى ما يزبد عن 7 تربليون ربال سعودي. بالإضافة إلى الارتقاء في إدارة الأصول والتمويل والاستثمار ليكون محركًا للقطاع الخاص في تنمية قطاعات جديدة وشركات وطنية رائدة وتمويل بعض القطاعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، والتعاون في عمل شراكات خارجية طويلة الأمد من أجل التبادل التجاري ونقل المعرفة من خلال بناء سوق مالية منفتحة على العالم. وفي قطاع السياحة والترفيه، أن صحّت تسميته بالقطاع البكر في المملكة، فقد تم اعتماد مشاريع استثمارية

ضخمة تتطلب تطوير المواقع السياحية والتاريخية والتراثية وفق معايير عالمية، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للزوار بهدف جذب السياح من الخارج والداخل. كما توجد فرص استثمارية ضخمة في قطاعي التعدين والطاقة المتجددة، علاوةً على أن المملكة تمتلك ثروات طبيعية معدنية كالفوسفات والألمنيوم والذهب والنحاس واليورانيوم وغيرها. ويجري العمل على تطوير القطاع وتأهيله وتسهيل استثمار القطاع الخاص في هذا المجال ليساهم في الوفاء باحتياجات الصناعة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 97 مليار ريال وتحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل على تنفيذ عدد من المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، الموقع الجغرافي للمملكة يمنحها مقومات النجاح في قطاع الطاقة المتجددة وتنوعها، إلا أننا لا نملك قطاعًا منافسًا في هذا المجال. ولذلك، تم العمل على وضع إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يسمح للقطاع الخاص بالملكية والاستثمار، وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكوين قاعدة من المهارات تضمن تنافسية سوق الطاقة المتجددة في المملكة، وإطلاق مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.

- الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي من 3,8 في المئة إلى المعدل العالمي 5,7 في المئة.
 - الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40 في المئة إلى 65 في المئة.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16 في المئة إلى 50 في المئة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
 - رفع نسبة المحتوى المحلى في قطاع النفط والغاز من 40 في المئة إلى 75 في المئة.
 - رفع حجم اقتصاد المملكة والانتقال به من المرتبة 19 إلى إحدى المراتب الخمسة عشر الأولى.

ولتحقيق ذلك، يجب تحديد الأنشطة الاقتصادية القادرة على تحقيق هذه الأهداف؛ أي تحديد النشاط الاقتصادي الذي يعد عراب أو صانع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة، والمحرك أو المحفّز لكثيرٍ من الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يعزز فرص استثمارية واعدة.

11. تأثير نمو القطاعات الأخرى على القطاع الخاص

تعد هيكلية توزيع الإنتاج حسب المجموعات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية المختلفة من ركائز التنويع الاقتصادي المهمة حيث يؤثر كل نشاط اقتصادي على الآخر وينعكس كل نمو على الناتج المحلي الإجمالي. ولفهم أبرز محددات نمو القطاع الخاص، سيتم دراسة أهم خمسة قطاعات مؤثرة على القطاع الخاص بهدف التركيز على هذه القطاعات التي تصب في صالح نمو القطاع الخاص وهي: نشاط الصناعات التحويلية، ونشاط الكهرباء والغاز والماء، ونشاط التشييد والبناء، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات. وتوضّح الرسوم البيانية وجود تفاوت في معدلات نمو القطاع الخاص مقابل الأنشطة الاقتصادية المذكورة وانخفاض

تأثير الأنشطة الاقتصادية على القطاع الخاص ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي سنتناولها لاحقًا لكل نشاط على حدة.

12. نشاط الصناعات التحويلية وعلاقته بمعدلات النمو الاقتصادي

تغطي الصناعات التحويلية عددًا من الأنشطة الاقتصادية الفرعية منها: صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة المنسوجات والملبوسات، وصناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة، وصناعة الخشب ومنتجاته والفلين باستثناء الأثاث، وصناعة الورق ومنتجاته، وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، وصناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية، وصناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى والفلزات القاعدية، وصناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية، وصناعة الأثاث، والصناعات التحويلية الأخرى. وتشكل إيرادات المنتجات النفطية المكررة والمنتجات الكيميائية ما يقارب 47 في المئة من إجمالي إيرادات الصناعات التحويلية.

14 12 10 8 6 4 2 0 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017

الشكل رقم (1) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط الصناعات التحويلية

الجدول رقم (2) متوسط معدل النمو في الناتج المحلى للقطاع الخاص ونشاط الصناعات التحويلية

في الناتج المحلي الحقيقي	الفترة	
القطاع الخاص (%)		
1.56	3.70	متوسط 3 سنوات(2015-2017)
3.41 4.80		متوسط 5 سنوات (2013-2013)
5.66	5.57	متوسط 10 سنوات (2008-2017)

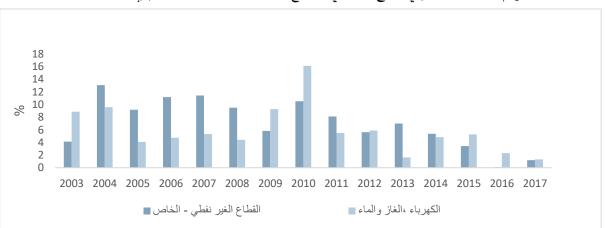
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

يتصدر نشاط الصناعات التحويلية الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويعدّ النشاط المحفّز لنمو الاقتصاد السعودي والأكثر إسهامًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للقيمة المضافة التي يضيفها. ويتأثر نمو هذا النشاط بمعدلات الطلب على النفط وينعكس هذا الأثر على القطاع الخاص برفع الطاقة الإنتاجية المحلية للتكرير في مصاف ذات شراكة سعودية وأجنبية. كمصفاة ساتروب المشتركة بين (أرامكو) السعودية و(توتال) الفرنسية، ومصفاة ياسرف

بين (أرامكو) و(سانيوبك) الصينية التي بدورها تؤثر على نمو القطاع الخاص بشكلٍ كبير. ويتضح هذا الأثر في نسب التغير في معدلات نمو القطاع الخاص مقابل نشاط الصناعات التحويلية حيث أن متوسط نمو نشاط الصناعات التحويلية ومعدلات النمو في القطاع الخاص متقاربة خلال 10 سنوات، وهذا قد يعكس أن معدلات النمو في القطاع الخاص تتأثر بشكلٍ كبير بمعدلات النمو في نشاط الصناعات التحويلية. ولذلك، فلابد من تعزيز ودعم هذا النشاط كنشاط محفّز ومحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى.

13. نشاط خدمات الكهرباء والغازوالماء وعلاقته بمعدلات النمو في القطاع الخاص

يشمل النشاط خدمات إمدادات وتوصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء وتجميع المياه ومعالجها وتوصيلها والصرف الصحى وخدمات جمع النفايات ومعالجها وتصريفها وغير ذلك.



الشكل رقم (2) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط خدمات الكهرباء والغاز والماء

الجدول رقم (3) متوسط معدل النمو في الناتج المحلى للقطاع الخاص ونشاط الكهرباء والغاز والماء

الناتج المحلي الحقيقي	الفترة	
نشاط الكهرباء والغاز والماء (%) القطاع الخاص (%)		
1.56	2.96	متوسط 3 سنوات(2015-2017)
3.41	3.07	متوسط 5 سنوات (2013-2017)
5.66	5.65	متوسط 10 سنوات (2008-2017)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

يتسم نشاط الكهرباء والغاز والماء بارتفاع معدلات النمو ويعود ذلك إلى ارتفاع الطلب على المياه والكهرباء وارتفاع معدلات النمو السكاني حيث سجل نشاط الكهرباء، الغاز والماء معدل نمو بلغ 4,85 في المئة في عام 2014 مقارنة بالعام السابق. ويؤثر النشاط تأثيرًا طفيفًا على القطاع الخاص حيث أن بعض الخدمات والسلع في هذا النشاط مدعومة من الدولة ولكن التأثير عكسى من القطاع الخاص على نشاط الكهرباء والغاز والماء حسب معدلات الطلب واختلاف

معدلات الاستهلاك. كما شهد النشاط تراجعًا في معدلات النمو منذ عام 2016 حيث تم رفع دعم الطاقة ليصل معدل نموه إلى 1.32 في المئة عام 2017.

14. نشاط خدمات البناء والتشييد وعلاقته بمعدلات النمو في القطاع الخاص

يشمل النشاط خدمات تشييد المباني السكنية والمباني غير السكنية وخدمات الهندسة المدنية مثل (رصف الطرق وإنشاء الكباري والأنفاق وخطوط السكك الحديدية ومشاريع المجاري والمياه والصرف الصحي ومشاريع الكهرباء والهاتف وحفر الآبار وإصلاح الأراضي وتركيب أجهزة التكييف وعمليات توصيل المبنى بالصرف الصحي وتوصيل المياه وتركيب الأدوات الصحية وتركيب المصاعد وغير ذلك)، بالإضافة إلى خدمات التشييد المتخصصة مثل (أعمال هدم المباني وتحضير المواقع والتركيبات الكهربائية وأعمال السباكة والتدفئة وتكييف الهواء وغير ذلك).

15
10

\$ 5
0
2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017
-5
■ limitual limitual

الشكل رقم (3) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط البناء والتشييد

الجدول رقم (4) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي للقطاع الخاص ونشاط البناء والتشييد

متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي		الفترة
نشاط التشييد والبناء (%) القطاع الخاص (%)		
1.56	-0.76	متوسط 3 سنوات(2015-2017)
3.41	2.45	متوسط 5 سنوات (2013-2013)
5.66	4.30	متوسط 10 سنوات (2008-2017)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

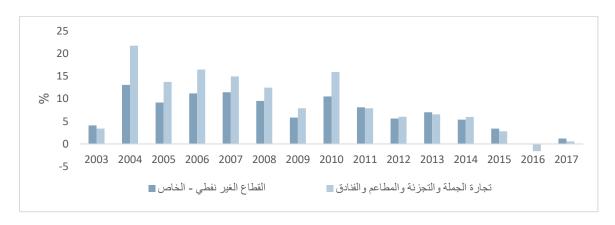
سجل نشاط التشييد والبناء معدلات نمو مرتفعة تصل إلى 6,75 في المئة في عام 2014 بسبب استمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية. وبدأت معدلات النمو بالانخفاض تدريجيًا لتصل إلى 3,18 في المئة في عام 2016 مؤثرةً تأثيرًا طفيفًا على القطاع الخاص. ويتسم هذا القطاع بكثافة الأيدي العاملة وارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في المجال مما أدى إلى البعد عن اتباع طرق الإنتاج كثيفة رأس المال، مما يخفض مؤشرات الإنتاجية وتنافسية القطاع. ومن ناحيةٍ أخرى، يكون التأثير طفيف على القطاع الخاص لارتفاع نسبة تحويلات العمالة إلى الخارج بما لا ينعكس بشكل كبير على الاستهلاك المحلي والقطاع الخاص. ومن المتوقع ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع في ظل التغييرات

الهيكلية واعتماد المشاريع الضخمة التي تتطلب منتجات قطاع البناء والتشييد مع اعتماد خطط الكفاءة الاستثمارية والإنتاجية في النشاط.

15. نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وعلاقته بمعدلات النمو الاقتصادي

يشمل النشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، بالإضافة إلى خدمات الإقامة وخدمات الأطعمة والمشروبات.

الشكل رقم (4) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق



الجدول رقم (5) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي لقطاع الخاص ونشاط تجارة الجملة والتجزئة

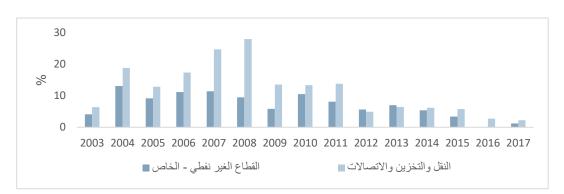
في الناتج المحلي الحقيقي	الفترة	
تجارة الجملة والتجزئة (%) القطاع الخاص (%)		
1.56	0.60	متوسط 3 سنوات(2015-2017)
3.41	2.87	متوسط 5 سنوات (2013-2017)
5.66	6.45	متوسط 10 سنوات (2008-2017)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بدأت معدلات نمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالانخفاض منذ عام 2015 لتصل إلى 2,8 في المئة، وأدّت سياسات رفع الدعم عن بعض المنتجات الاستهلاكية والطاقة إلى انخفاض الاستهلاك كنتيجة حتمية للتصحيح أسعار الطاقة والتي قد يتكيف القطاع الخاص معها، كما أن إصلاحات سوق العمل قد تحتاج وقتًا لتكيف القطاع الخاص معها. ويتضح هذا الأثر في نسب التغير في معدلات نمو القطاع الخاص مقابل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ومعدلات النمو في والتجزئة والمطاعم والفنادق ومعدلات النمو في القطاع الخاص خلال 10 سنوات متقاربة ولكن بنسب أقل من نشاط الصناعات التحويلة، وهذا يعكس أن القيمة المضافة التي يساهم بها نشاط الصناعات التحويلة في التأثير على معدل النمو في القطاع الخاص أعلى من القيمة المضافة التي يساهم بها نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.

16. نشاط النقل والتخزين والاتصالات وعلاقته بمعدلات النمو الاقتصادي

يشمل النشاط خدمات النقل البري والنقل عبر الأنابيب والنقل الجوي والبحري وخدمات التخزين والبريد ونقل الطرود وخدمات الدعم للنقل، بالإضافة إلى خدمات الاتصالات للوحدات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو المختلط، كما يتضمن النشاط أيضًا خدمات النشر والبرمجة الحاسوبية والخبرة الاستشارية وخدمات المعلومات والبرمجة والإذاعة وغير ذلك.



الشكل رقم (5) معدل النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط النقل والتخزين والاتصالات

الجدول رقم (6) متوسط معدل النمو في الناتج المحلى لقطاع الخاص ونشاط النقل والتخزبن والاتصالات

ج المحلي الحقيقي	متوسط معدل النمو في النات	الفترة
نشاط النقل والتخزين والاتصالات (%) القطاع الخاص (%)		
1.56	3.59	متوسط 3 سنوات(2015-2017)
3.41	4.68	متوسط 5 سنوات (2013-2013)
5.66	9.69	متوسط 10 سنوات (2008-2017)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات معدلات نمو متباينة عن معدلات نمو القطاع الخاص، وهذا يعكس أن القيمة المضافة التي يسهم بها نشاط النقل والتخزين والاتصالات في التأثير على معدلات النمو في القطاع الخاص متباينة مع بقية الأنشطة الاخرى. ويُعزى هذا التباين إلى أن نشاط النقل والتخزين والاتصالات يحتاج إلى مزيدٍ من الاستثمارات والمشاريع في مجال الطرق والمواصلات كميترو الرياض وغيره، وتعزيز الاستثمار الأجنبي في هذا المجال بما ينعكس على القطاع الخاص. كما ينعكس تحسن أعمال النقل والحركة إيجابًا على أداء هذا النشاط وحجم النشاط والأنشطة الاقتصادية الأخرى من جهةٍ أخرى، علاوةً على أن كثافة العمالة الأجنبية في هذا النشاط وحجم النشاط يضعف القيمة المضافة لإسهامه في معدلات النمو في القطاع الخاص.

تتضح من خلال القراءة الأولى أهمية نشاط الصناعات التحويلية وحصولها على النصيب الأكبر من التأثير تجاه نمو القطاع الخاص كما يعد أحد القطاعات المؤهلة والقائدة لتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة. ويحتاج هذا النشاط إلى وضع خطة صناعية واضحة المعالم لها إطار زمني محدد، ومؤشرات قياس فاعلة لكل مراحلها من أجل تحقيق

الأهداف المنشودة كونه محفر ومحرك للأنشطة الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك نظرًا لتوفر العديد من المقومات من رؤوس أموال ومواد أولية وأيدي عاملة ومصادر طاقة مما يتيح إقامة العديد من الصناعات المختلفة غير المرتبطة بالنفط كصناعة المعدات الثقيلة وصناعة الأدوية، والاستثمار في الصناعات التكنولوجية وغيرها من إنتاج صناعي يضيف إلى عوائد الصناعات البتروكيماوية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية توسعًا أفقيًا لا يعتمد على النفط، بالإضافة إلى زيادة المحتوى المحلي لخفض الواردات، وإسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق وظائف وفرص استثمارية ورفع مستوى التنمية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع نسبة الصادرات، ونشر ثقافة العمل من خلال بناء قاعدة عُمالية وطنية محترفة. والجدير بالذكر هو أهمية المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تعتمد مدخلاتها على مخرجات المنشآت الكبيرة وربطها بالصناعات التحويلية لرفع الفرص الاستثمارية وخلق الوظائف. كما يمكن أن يحفز نشاط الصناعات التحويلية الابتكار وإيجاد الحلول البديلة لمصادر الطاقة كالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة المولدة من المخلفات وطاقة الرباح والطاقة النووية)، كما يساهم أيضًا في تقليل الاعتماد على النفط محليًا بل والاتجاه نحو تصدير النفط في الوقت الحالي، فما زالت عائداته هي أساس عملية تمويل استثمارات مشاريع البنية الأساسية اللازمة لتنمية الانشطة الأخرى وتحريك الاقتصاد الوطني. بالإضافة الى قطاع تقنية المعلومات ودوره الهام في زيادة الإنتاجية حيث شهد التطور في هذا النشاط معدلات متسارعة ومتزايدة وأصبح الركيزة واللبنة الأساسية للتنمية الاقتصادية عالميًا مما شهد توطين هذا النشاط بالتعاون مع مراكز علمية متخصصة وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية .

17. النموذج القياسي ونتائج التقدير

لتحديد تأثير وفاعلية الأنشطة الاقتصادية محل الدراسة على الناتج المحلي الحقيقي للقطاع بدقة ووضوح، يستدعي اللجوء إلى منهجية إحصائية وقياسية موثوقة تمّكن من تحقيق أهداف البحث. وعليه، ترتبط صحة النتائج المتعلقة بتقدير النماذج القياسية بافتراض استقرار أو سكون1 السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى الوقوع في أخطاء لها صلة بتحديد النماذج القياسية، ويستلزم ذلك تقدير تلك المعادلات حسب الأساليب القياسية الحديثة التي تقوم على تحليل السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبارات الاستقرار لأنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis

أسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات الأخيرة في تحقيق طرق دقيقة للتنبؤ والحصول على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة والوصول إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية. وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مضللة عبر ما يعرف باسم الانحدار الزائف (Spurious Regression) بالرغم من كون معامل التحديد \mathbb{R}^2 عاليًا. وبرجع هذا إلى اتصاف البيانات

16

¹ تستخدم هذه الدراسة مفهوم الاستقرار ترجمة لكلمة (Stationary)، ويستخدم بعضهم مفهوم السكون للدلالة على ذلك.

الزمنية غالبًا باختلاف التباين أو بصفة الموسمية، أو وجود عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر في جميع المتغيرات إما في الاتجاه نفسه أو في اتجاهات متعاكسة. وسيبدأ التحليل بمناقشة تطبيقات مفهوم استقرار السلاسل الزمنية وهي مفاهيم مهمة حول السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المرتبطة بها.

نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

تعتمد الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2017، الذي تم تطويره من قبل (Dagum and Cholette, 2006). وقد أشار الباحثان مهران وخالد (2014) إلى بساطة هذا النموذج ومرونته وسهولة تقييمه وفاعليته وموثوقيته للعينات الصغيرة، كما أنه مناسب عادةً لمتغيرات الاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة طويلة الأجل. وتكون فرضية العدم: $\mu = \mu = \mu = \mu$: $\mu = \mu$:

وأخيرًا، يسهم هذا النموذج النظري المُقترح في إثراء الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي عبر دمج عدة متغيرات مستقلة ذات دلالة في نموذج اقتصادي شامل. كما تتجنب هذه الدراسة نقاط الضعف التي تشيع في الأدبيات البحثية، كالاعتماد الكبير على بيانات تقديرية أو مصادر غير رسمية أو مؤشرات مالية قليلة أو محدودة النطاق مما قد يؤدي إلى استخلاص نتائج غير دقيقة أو متحيزة.

نموذج الدراسة

انطلاقًا من النظريات الاقتصادية التي طُرحت لتفسير مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات النمو في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص ومستويات التوظيف، وبناءً على ما تم استعراضه من الدراسات التطبيقية المتعلقة بذلك في الجزء السابق، فسيتم استخدام المنهج القياسي عبر بناء نموذج قياسي يتضمن الناتج الحقيقي للقطاع الخاص كمتغير تابع، بالإضافة إلى عددٍ من المتغيرات الاقتصادية المستقلة على النحو التالي:

$$\Delta GDPP_{t} = \forall_{0} + \sum_{i=1}^{p} \lambda_{i} \Delta MANUFACTURING_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \epsilon_{i} \Delta RCONSTRUCTION_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \zeta_{i} \Delta ELECTRICITY_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \eta_{i} \Delta RETAIL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \eta_{i} \Delta RETTRANSPORTAIL_{t-i} v_{t}$$

$$(1)$$

حيث تشير الرموز الواردة في النموذج إلى ما يلي:

² تعد القيم الحرجة لذارايان (2005) موثوقة أكثر مع العينات الصغيرة من تلك الخاصة ببيسران (2001).

الناتج المحلى الحقيقي للقطاع الخاص. GDPP

MANUFACTURING نشاط الصناعات التحويلية.

CONSTRUCTION نشاط البناء والتشييد.

ELECTRICITY نشاط الكهرباء والماء والغاز.

RETAIL نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.

TRANSPORT النقل والتخزين والاتصالات.

إذ تشير Ut إلى متجهة البواقي. ويمكن تلخيص الأسلوب المتبع بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) باتباع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: اختيار طول فترة التباطؤ للنموذج، بناءً على معامل (Akaike information criterion – AIC)

الخطوة الثانية: تقدير النموذج والحصول على مقدّرة Π والتي سيُتحصل منها على مقدّرة β التي تمثل علاقة الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية (معلمات متغيرات النموذج)، ومقدّرة α التي تمثل معلمات التكيف $\Pi = \alpha \beta$.

الخطوة الثالثة: معايرة (Normalized) متجه التكامل المشترك ومعاملات سرعة التّكيف بعد أن تم الحصول على متجه التكامل المشترك (مقدّرة eta) من الخطوة السابقة.

18. النتائج القياسية

اختبارات الاستقرار:

لا يتطلب نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أن تكون جميع المتغيرات ساكنة أو غير ساكنة، ولكن من المهم إجراء اختبار جذر الوحدة لضمان ألا يكون أي متغير من المتغيرات ساكنًا على الفرق الثاني ((2)ا). ولأن هذه المتغيرات ساكنة على مستويات مختلفة، حيث كان استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة مناسبًا لهذه الدراسة، ولاستقرار المتغيرات محل الدراسة تحت فروض مختلفة (وبقاطع، وبقاطع واتجاه معًا، وبدون قاطع زمني واتجاه)، تبين أن سلسلة المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها الأصلية حيث تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة لهذه السلاسل ومن ثم رفض الفرض البديل القائل أن السلاسل مستقرة وساكنة في مستواها الأصلي.

و بينت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة، حيث رفض فرض العدم H_0 الذي يقول بوجود جذر وحدة وقُبل الفرض البديل H_1 وهذا يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى $^{(1)}$.

اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

لمعرفة الأثر طويل وقصير الأجل للتغيرات في الأنشطة الاقتصادية (نشاط الصناعات التحويلية، ونشاط البناء والتشييد، ونشاط الكهرباء والماء والغاز، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات) على معدلات النمو في القطاع الخاص، تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لمعرفة تأثير الأنشطة الاقتصادية المختلفة على الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص كما هو مبين في الجدول (الملحق). كما تم إجراء اختبارات الحدود على المعادلة (1) وكانت النتيجة 9,7 أي أنها تتجاوز الحد الأعلى للقيمة الحرجة في جدول نارايان (2005) عند مستوى دلالة (10)، مما يعني رفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (0، 1، 1.1) لهذا النموذج بناءً على معيار (Akaike)

وتشير نتائج الاتحدار إلى وجود علاقة موجبة ومعنوبة إحصائيًا بين الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص ونشاط الصناعات التحويلية حسب الفرضية البديلة، وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، وذلك باستخدام اختبارات الفرضية ذات الاتجاه الواحد أو ذات الاتجاهين مع ثبات العوامل الأخرى. وتؤدي زيادة الصناعات التحويلية بنسبة 1 في المئة إلى زيادة الناتج المجلي للقطاع الخاص بنسبة 0.9 في المئة في المتوسط. ويُعزى ذلك إلى القيمة المضافة العالية لنشاط الصناعات التحويلية على الناتج وعلى مستوى التوظيف، وارتفاع معدلات الإنتاجية مقارنة بالأنشطة الأخرى، والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وعدم اعتمادها على الواردات بشكل رئيس وهذا يوضح ارتفاع مساهمة نشاط الصناعات التحويلة مقارنة بالأنشطة الأخرى. ومن جهةٍ أخرى، تؤدي الزيادة في نشاط البناء والتشييد بنسبة 1 في المئة إلى زيادة الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 6.0 في المئة في المتوسط وذلك بسبب كثافة العمالة في هذا النشاط. كما أن ارتفاع نشاط الكهرباء والماء والغاز بنسبة 1 في المئة في المئة في المئوسط محدوداً وغير معنوي إحصائيًا وقد يُعزى ذلك إلى الدعم الحكومي للقطاع الخاص بنسبة 1 في المئة في المئة في المئة في المئة في المئة في المئاء الحكومي

لنشاط الكهرباء والماء والغاز مما ساهم في انخفاض مساهمته في الناتج المحلى الحقيقي للقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 1 في المئة إلى زيادة الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 0.6 في المئة في المتوسط نتيجة اعتماد هذا النشاط على الواردات بشكلٍ رئيس مما يقلص من مساهمته بشكل أكبر في معدلات النمو في القطاع الخاص. وأخيرًا، يؤدي ارتفاع نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 1 في المئة إلى زبادة الناتج المحلى للقطاع الخاص بنسبة 0.3 في المئة في المتوسط. وتبين النتائج العلاقة الموجبة والمعنوبة إحصائيًا بين الأنشطة الاقتصادية والناتج المحلى الحقيقي للقطاع الخاص ولكنها متباينة حسب الأنشطة المختلفة، وقد يُعزى ذلك إلى أن المحرك والمحفّز للأنشطة الاقتصادية الأخرى هو نشاط الصناعات التحويلة، ولهذا تعدّ مساهمته في معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص مرتفعة مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعليه، فلابد من التركيز على نشاط الصناعات التحويلة كمحرك ومحفّز وقائد للأنشطة الاقتصادية الأخرى عن طربق انتقاء الاستثمار في الصناعات التحويلية، وتقنية المعلومات، وإعادة التدوير، وصناعة الأدوية، وصناعة المعدات وغيرها من الصناعات المختلفة ذات القيمة المضافة. كما أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (البناء والتشييد، والنقل، وتجارة الجملة وغيرها) ذات مساهمة منخفضة نسبيًا بشكلٍ عام على نمو معدلات الناتج المحلى للقطاع الخاص. على سبيل المثال، تعدّ مساهمة نشاط البناء والتشييد منخفضة نسبيًا مقابل المشاريع الضخمة والتوسع في البناء بسبب وجود عمالة أجنبية غير مدربة مما أدى إلى استغناء الشركات عن اتباع طرق الإنتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال. بالإضافة إلى اعتماد نسبة كبيرة من شركات المقاولات على العمالة اليدوبة بشكلٍ كبير مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية القطاع وتنافسيته. وعليه، فلابد من التركيز على الاستثمارات التقنية المتوسطة والعالية لتعزبز معدلات الإنتاجية. وبرتبط نشاط الصناعات التحويلة بالقطاع النفطي والدعم الحكومي بشكل كبير، حيث يعتمد النصيب الأكبر من الصناعات التحويلية على الصناعات البتروكيماوية التي ينعكس أثرها على الإيرادات الحكومية والناتج المحلى الإجمالي نظرًا لملكيته للدولة بشكلٍ كبير. وبناءً على ذلك، يجب توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، ومن ثم زبادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في التنمية الاقتصادية.

19. التجارب الدولية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة في دفع عجلة النمو في القطاع الخاص: ✓ مالنزيا

نجحت ماليزيا في اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي منذ استقلالها عام 1957 وانتقالها من دولة تعتمد على الموارد الزراعية إلى دولة تتنوع قاعدتها الإنتاجية وتعتمد على الصناعات وتقديم الخدمات وغيرها من الأنشطة

الاقتصادية مما جعلها دولة رائدة في تصدير الأجهزة، والقطع والمكونات الكهربائية، والصلب والأسمنت. وأدى ذلك إلى تصنيفها واحدة من أكثر الدول انفتاحًا في العالم، حيث بلغ متوسط مساهمة التبادل التجاري 140 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010. كما يعد الانفتاح التجاري وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص عاملان أساسيان في توليد الوظائف ورفع معدلات الدخل، حيث أن 40 في المئة من الوظائف في ماليزيا مرتبطة بالأنشطة التصديرية. ومن جهةٍ أخرى، ارتفع متوسط الدخل الحقيقي بما يعادل 11.9 في المئة سنويًا لفئة الـ 40 في مئة من الأسر الأقل دخلاً في ماليزيا، مقارنةً بارتفاع يعادل 7.9 في المئة لأجمالي السكان. ولا تزال التوقعات الاقتصادية على المدى القريب إيجابية مما يعكس نجاح الاستراتيجية الماليزية في التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص بما يضمن استمرار معدلات النمو. واستطاعت ماليزيا تحقيق ذلك عن طريق إدارة قوية نجحت في رسم سياسات تدعم الاقتصاد الكلي عن طريق دعم الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق الوسائط المتعددة والتركيز على دعم الصادرات، وأخيرًا، توجيه الدعم الحكومي إلى مجال تطوير وتدريب الموارد البشرية، والاستثمار في الأبحاث العلمية، ورفع الإنتاجية.

✓ الإمارات

تعدّ دولة الإمارات نموذجًا ناجعًا للدول النفطية حيث تبنت سياسة التنويع الاقتصادي في اتباعها استراتيجية التحول من اقتصاد ربعي إلى اقتصاد متنوع منذ سبعينات القرن الماضي. وركزت الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية بدءًا بقطاع الصناعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الناتج المحلى الإجمالي، ونشاط السياحة، وقطاع الزراعة مما يرفع نسبة الصادرات. كما أولت أيضًا اهتمامًا كبيرًا بقطاع الطاقة المتجددة لرفع نسبة الاستثمارات وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، واهتمت أيضًا بتطوير البنية التحتية وتنشيط حركة الاستثمار من خلال دعم قطاع السياحة والطيران، وأدركت أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة وتحسين بيئة العمل. وتبنت دولة الإمارات خطة استراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف لتقليص مساهمة القطاع النفطي إلى 20 في المئة ورفع مساهمة القطاعات الأخرى من خلال التركيز على تطوير البحث العلمي لدراسة ومعالجة العقبات بهدف تطوير القطاع الخاص وجعله شربكًا فاعلًا في الاقتصاد، ورفع مخرجات التعليم وتدربب القوى العاملة الوطنية بما يتناسب مع احتياجها، ووضع إطار تنظيمي يدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أنها استخدمت أدوات تخفيض الرسوم الحكومية والغرامات بهدف رفع الدخل المتاح لدى المستهلكين حيث ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي من 53 في المئة عام 1990 إلى 68 في المئة عام 2015. وارتفعت الإيرادات الحكومية غير النفطية من 18 في المئة إلى 58 في المئة لتتجاوز الإيرادات النفطية التي تقدر مساهمتها بحوالي 41 في المئة. وتوضح أرقام الجدول التالي تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ منذ عام 1995 إلى عام 2005 بفارق 543 مليار درهم نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع الخاص إلى 70.5 في المئة عام 2017 بعد أن كانت 41.5 في المئة عام 1975 ليتجاوز مساهمة القطاع النفطي البالغة 29.5 في المئة كما هو موضح بالرسم أدناه. وارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلى الإجمالي من32.2 إلى 1003 مليار درهم بنسبة 70.5 في المئة من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 8.5 في المئة.

الجدول رقم (7) الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات غير النفطية والنفطية لدولة الإمارات

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات غير النفطية والنفطية في الناتج عن الفترة					
	(1975-2017) (مليار درهم)				
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج %	مساهمة القطاع النفطي في الناتج %	الناتج غير النفطي	الناتج الإجمالي		
41.50%	58.50%	32.2	77.5	1975	
62.10%	37.90%	92.6	149.1	1985	
65.00%	35.00%	190.3	292.6	1995	
62.90%	37.10%	525.8	835.7	2005	
68.90%	31.10%	733.2	1064.2	2010	
69.30%	30.70%	903.4	1304.1	2014	
69.20%	30.80%	948.7	1370.1	2015	
69.40%	30.60%	978.7	1411.1	2016	
70.50%	29.50%	1003	1422.2	2017	

المصدر: قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات.

ويمكن الاستفادة من تجربة دولة الإمارات في اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال التأكيد على ضرورة امتلاك خطة واستراتيجية تعمل على نقل الاقتصاد وموازنة هيكليته وهذه الخطوة قد اتخذتها المملكة العربية السعودية في اعتماد استراتيجية الرؤية 2030، والعمل على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات في إصلاح البنية التحتية وتمكين اليد العاملة الوطنية، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، ووضع قوانين ونظم تحت تشريعات الدولة تخضع للشفافية مما يوضح دور الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص.

مما تم التطرّق اليه سابقًا من تجارب الدول الأخرى في تحفيز القطاع الخاص بهدف الاستفادة منها وتطبيق بعض المبادرات، لتحقيق التوازن بين عنصري رأس المال والعمل والتكامل فيما بينهما، وفتح مجال الاستثمار للدول الناشئة والنامية للدخول في السوق السعودي.

20. التوصيات:

- ✓ اتخاذ الخطوة الأولى نحو التنويع الاقتصادي بالتركيز على تطوير رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي بهدف الابتعاد عن النموذج المتبع في الدول النفطية المعتمدة على عاملي الانفاق الحكومي وكثافة عوامل الإنتاج. بالإضافة إلى خلق اقتصاد تنافسي لا يعتمد على الإنفاق الحكومي بشكل مباشر.
- ✓ يعد نشاط الصناعات التحويلة محرك ومحفز للأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعليه، فلابد من وضع خطة للصناعات الوطنية ومعرفة مداها الزمنى.
- ✓ استحداث مشاريع ضخمة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في نشاط الصناعات
 التحويلية لجذب الأيدي العاملة الوطنية وتحقيق مساهمة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ فتح المجال لكبار المستثمرين من الدول الناشئة أو النامية، مثل الهند وباكستان وجنوب أفريقيا والفلبين والبرازيل، في الاستثمار في نشاط الصناعات التحويلية بدلًا من التركيز على الدول المتقدمة.
- ✓ تعزيز القدرات التنافسية في الأنشطة الاقتصادية بشكلٍ عام، ونشاط الصناعات التحويلة بشكلٍ خاص، وتطوير منتجاته وتحفيز صادراته، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية.
- ◄ الإسراع في تنفيذ المبادرات المطروحة وفقًا لخطة تتسم بالشفافية بهدف تحقيق الاستقرار للسوق ورسم سياسات واضحة لما لها من تأثير مباشر على المستثمرين وتشجيع الاستثمار المحلي ورفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة العمل للمستثمر الأجنبي. بالإضافة الى العمل على برنامج لسوق العمل طويل المدى يتسم بالوضوح متمثل بجميع القرارات المستقبلية لتحفيزه، والاستعانة ببيوت الخبرة والاستفادة من تجارب الدول في تحفيز القطاع الخاص عن طريق تقديم التوصيات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية القادرة على قيادة القطاع الخاص ومحركة للأنشطة الأخرى ومحفزة لرفع معدلات التوظيف للسعوديين.
- ✓ المحافظة على الكفاءات واتباع سياسة الإحلال على مدى طويل من خلال الاستثمار في الموارد
 البشرية الوطنية وتدريب وتطوير مهاراتهم للمحافظة على الإنتاجية وزيادة معدلات التوظيف.
- ✓ فتح قنوات استثمارية وتعزيز القدرة التنافسية التي ترفع من معدلات الدخل وخفض نسب البطالة.

المراجع العربية

أمين، صلاح الدين. (2018). سياسات التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل في المملكة العربية السعودية.

أبوسليخة، كمال. (2015). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني.

مولاي وبونوة، عبدالرزاق وشعيب. (2010). دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر.

وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة. (2012). تقرير "التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة".

وسيلة، بوفنش. (2017). اقتصاد ما بعد النفط: الإماارت العربية المتحدة نموذج ارئد في التنويع الاقتصادي.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير السنوي. (2016).

المراجع الأجنبية

Almestneer, R. (2018). Economic Diversification: The Case of Saudi Arabia with Reference to Rich Natural Resource Countries.

Bhatia, R. (2017). Saudi Arabia Non-Oil GDP Economic Sector Analysis.

IMF Country Report. (2016). IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Malaysia.

Parliament of Australia. (2014). The role of the private sector in promoting economic growth and reducing poverty in the Indo-Pacific region.

The World Bank. (2018). The World Bank In Malaysia.

الملحق

ARDL Bounds Test

Date: 10/10/18 Time: 12:58

Sample: 1971 2017 Included observations: 47

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.682285	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	1.81	2.93	
5%	2.14	3.34	
2.5%	2.44	3.71	
1%	2.82	4.21	

Test Equation:

Dependent Variable: D(GDPP) Method: Least Squares Date: 10/10/18 Time: 12:58 Sample: 1971 2017

Sample: 1971 2017 Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MANUFACTURING(-1) CONSTRUCTION(-1) ELECTRICITY(-1) RETAIL(-1) TRANSPORT(-1) GDPP(-1)	0.912174 0.592690 0.238704 0.641603 0.285859 -2.041252	0.166227 0.191309 0.152542 0.182015 0.115327 0.336277	5.499074 3.166228 1.564834 3.536785 2.578682 -6.070146	0.0029 0.0000 0.1253 0.0217 0.0174 0.0000
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood Durbin-Watson stat	0.686225 0.635765 0.421048 0.542898 42.92242 1.591919	Mean depender S.D. dependent Akaike info crite Schwarz criterio Hannan-Quinn	var erion on	0.060851 0.256359 -6.337199 -6.573388 -6.426078